25 نيسان/إبريل 2025
صادر عن: رئيس المؤتمر الحادي عشر للدول الأطراف

الأصل: **الإنجليزية**

معاهدة تجارة الأسلحة
المؤتمر الحادي عشر للدول الأطراف
جنيف، 25 – 29 آب/أغسطس 2025

مشروع ورقة عمل مقدمة من رئيس المؤتمر الحادي عشر للدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة

العالمية كأولوية

أولاً. مقدمة

1. تمثل "العالمية كأولوية" موضوع رئاسة الأرجنتين للمؤتمر الحادي عشر للدول الأطراف. ومع احتفالنا بالذكرى العاشرة لمعاهدة تجارة الأسلحة، تظل عالمية المعاهدة أحد أركان نجاحها. ويؤدي الالتزام الشامل إلى ضمان التنفيذ الكامل للمعاهدة، بالإضافة إلى تحقيق أهداف تنظيم تجارة الأسلحة على الصعيد العالمي، ومنع تحويل الوجهة، وخفض المعاناة الإنسانية التي يسببها العنف المسلح. وفي السياق العالمي الحالي المفعم بالتوترات والنزاعات، لا تعد العالمية مجرد هدفاً طموحاً، ولكنها ضرورة للسلام العالمي، والاستقرار، والمساءلة.

2. تهدف هذه الوثيقة إلى توفير زخم جديد لتنشيط جهود العالمية. وهي تستند إلى المناقشات السابقة، والوثائق والتوصيات الصادرة عن الفريق العامل المعني بعالمية المعاهدة، مع التأكيد على أهمية التعاون والتوعية والمشاركة مع جميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة.

ثانيًا. خلفية

3. ظلت جهود تعزيز عالمية معاهدة تجارة الأسلحة من الأمور البالغة الأهمية لتنفيذ المعاهدة منذ دخولها حيز التنفيذ. وقد أقرت المؤتمرات السابقة للدول الأطراف بالتحديات والفرص التي تتعلق بهذا الجهد، مع الاهتمام بصفة خاصة بالمجالات التالية:

- أُنشئ الفريق العامل المعني بعالمية المعاهدة من قِبَل المؤتمر الثالث للدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة بهدف قيادة عملية تنسيق الأفكار والآراء حول قضية عالمية المعاهدة بهدف تحديد أفضل الأساليب للمُضيّ قُدُمًا في هذه الصدد. ويسترشد عمل فريق العمل المعنيّ بعالمية المعاهدة بالشروط المرجعية له بالإضافة إلى خطة العمل الأوّلية لفريق العمل التي أقرّها المؤتمر الثالث للدول الأطراف[1].
- أقر المؤتمر الرابع للدول الأطراف بفوائد الاستهداف الإقليمي، وبالوضع المميز للرئيسين المشاركين الذي يتيح لهما الوصول إلى الإقليم الخاص بكل منهما، وأهمية التواصل مع البرلمانيين، وبالفعاليات الإقليمية باعتبارها منصات يمكنها توسيع نطاق أصحاب المصلحة[2].
- وقد اعتمد المؤتمر الخامس للدول الأطراف مجموعة أدوات عالمية المعاهدة و'حزمة الترحيب بالدول الجديدة في معاهدة تجارة الأسلحة'، وشجّع أصحاب المصلحة على ترجمة هاتين الوثيقتين إلى اللغات المستهدفة، بالإضافة إلى اللغات الرسمية للأمم المتحدة)[3]
- وألقى المؤتمر السابع للدول الأطراف الضوء على التعاون والمساعدة باعتبارهما من العناصر الأساسية لتنفيذ المعاهدة، مُشجّعاً الدول الأطراف على تعزيز الصندوق الاستئماني الطوعي ودعمه. كما أشار إلى أهمية آلية الاستعراض الدوري الشامل التابعة لمجلس حقوق الإنسان في تحسين ظهور المعاهدة[4]
- وأيَّد المؤتمر التاسع للدول الأطراف مقترحاً لخطة عمل متعددة السنوات، ركزت على الدول الموقع؛ والتي أنشأت دور

[1] ATT/CSP3.WGTU/2017/CHAIR/160/Conf.Rep
[2] ATT/CSP4/2018/SEC/369/Conf.FinRep.Rev1
[3] ATT/CSP5/2019/SEC/536/Conf.FinRep.Rev1
[4] ATT/CSP7/2021/SEC/681/Conf.FinRep.Rev1

"الرواد الإقليميين"؛ وأبرزت دور الصناعة والمجتمع المدني والجهات الأكاديمية وأصحاب المصلحة الآخرين[5].

- رحَّب المؤتمر العاشر للدول الأطراف بخطة عمل جهود عالمية معاهدة تجارة الأسلحة، والتي تؤكد على جهود التوعية المخصصة للمشاركة مع الدول غير الأعضاء وبخاصة من الأقاليم ذات معدلات المشاركة المنخفضة، وتقر بانخفاض معدلات المشاركة في بعض الأقاليم، وتشجّع المنظمات الإقليمية والشركاء الإقليميين على القيام بدور نشط في جهود العالمية؛ وتلقي الضوء على أهمية دعم الدول في بناء الأطر القانونية والإدارية والفنية اللازمة لتنفيذ معاهدة تجارة الأسلحة، وبخاصة بالنسبة للبلدان المحدودة الموارد أو الخبرات في مجال تنظيم تجارة الأسلحة؛ وتُعزّز التنسيق والتعاون بين أصحاب المصلحة ورصد التقدم المحرز[6].

ثالثًا. أنشطة العالمية التي قام بها الرئيس

4. بدأ عمل الرئيس بعد المؤتمر السابق مباشرة. في أثناء المفاوضات الخاصة بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة، استغل الرئيس وجوده في نيويورك لعقد اجتماعات ومناقشات مع الوفود من مختلف الدول غير الأطراف أو الموقعة. وفي أثناء هذه الفترة حافظ الرئيس على التواصل وتمكّن من إعلان الأخبار السارة عن تصديق كولومبيا على المعاهدة، واغتنم الفرصة للتواصل مع البلدان في المنطقة ومع الدول المجاورة. وتماشياً مع الأولويات التي حددها الفريق العامل المعني بعالمية المعاهدة[7]، عقدت جلسات تبادل وجهات النظر أيضاً مع بعض البلدان في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وكانت مساهمات الأمانة، والمجتمع المدني، وتعاونهما، وبخاصة حملة مراقبة الأسلحة واستبيان الأسلحة الصغيرة، شديدة الأهمية في توفير معلومات قيّمة بشأن مدى الاهتمام بالمناقشات وما توصلت إليه في بلدانٍ محددة.

5. كما تضمنت أنشطة مناصرة المعاهدة المشاركة في فعاليات متنوعة على هامش اللجنة الأولي: شارك الرئيس في فعاليات "معاهدة تجارة الأسلحة في عامها العاشر" التي نظمتها المملكة المتحدة، وأستراليا ومركز ستيمسون؛ وفي فعالية "معاهدة تجارة الأسلحة: الصندوق الاستئماني الطوعي"، التي نظمتها الأمانة. وقد كان الالتزام والاستباقية في تحسين ظهور المعاهدة والإبقاء على الحوار نشطاً لدى تلك الجهات الفاعلة المختلفة من الأمور الحاسمة بالنسبة لأنشطة الرئيس.

6. كما استُخدِم مؤتمر الاستعراض الخامس لمعاهدة حظر استعمال الألغام المضادة للأفراد وتخزينها وإنتاجها ونقلها وتدمير تلك الألغام، والذي عقد في سيم ريب، كمبوديا، خلال الفترة من 24 إلى 29 تشرين الثاني/نوفمبر، للترويج للمعاهدة. وعقد الرئيس اجتماعات ثنائية وقام بتوزيع المواد الترويجية على المشاركين.

7. يقوم البرلمانيون بدور حاسم في جهود العالمية: فهُم من الجهات الفاعلة الرئيسية، لا في تصديق الدول الموقّعة على المعاهدة فحسب، وإنما في التأثير على قرارات السلطات التنفيذية المتعلقة بالتوقيع والتنفيذ لدى الدول الأطراف. ويمكنهم أيضاً التأثير من خلال المشاركة مع البلدان المجاورة أو الشريكة. وقد حافظ الرئيس على الاتصالات المُثمرة للغاية مع الاتحاد البرلماني الدولي ومع البرلمانيين وشارك في الفعاليات التالية: جلسة حوارية بين البرلمانيين الأرجنتينيين في أيلول/سبتمبر 2024؛ وعرض تقديمي أمام البرلمانيين على هامش الجمعية السنوية للاتحاد البرلماني الدولي في تشرين الأول/أكتوبر 2024؛ ومداخلة خلال فعالية الاحتفال بالذكرى العاشرة للمعاهدة التي نظمها الاتحاد في كانون الأول/ديسمبر 2024.

8. يعد النهج الإقليمي أمراً بالغ الأهمية في تيسير تبادل وجهات النظر مع التركيز على التحديات المشتركة وفرص التعاون والإجراءات المُنسَّقة. ومن الأمثلة البارزة على ذلك، "الاجتماع دون الإقليمي بشأن تحسين التعاون من أجل تحقيق عالمية معاهدة تجارة الأسلحة ونزع السلاح للأغراض الإنسانية. وقد حظي الرئيس بشرف تنظيم هذه الفعالية والمشاركة عن بُعد. ولا تعزز مثل هذه الفعاليات المعاهدة وتزيد من التوعية بها من خلال النقاشات الموضوعية وتبادل وجهات النظر فحسب، بل تمثل أيضاً مثالاً واضحاً على كيفية استخدام أدوات المعاهدة القائمة بالفعل، مثل الصندوق الاستئماني الطوعي، لتنسيق التنفيذ بين البلدان داخل نفس الإقليم.

9. شارك الرئيس في حلقة دراسية شبكية بعنوان، "10 سنوات من معاهدة تجارة الأسلحة: النهوض بالعالمية في آسيا والمحيط الهادئ،" والتي نظمها مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في آسيا والمحيط الهادئ واستبيان الأسلحة الصغيرة.

10. قام الرئيس بالترويج للعرض التصويري على هامش القطاع الرفيع المستوى من مؤتمر نزع السلاح.

11. وشارك الرئيسي في الفعالية التي نظمتها البعثتان الدائمتان لليابان وأستراليا بعنوان "تضخيم أصوات منطقة المحيط الهادئ في نزع الأسلحة التقليدية".

[5] ATT/CSP9/2023/SEC/773/Conf.FinRep.Rev2
[6] ATT/CSP10/2024/SEC/807/Conf.FinRep
[7] ATT/CSP10.WGTU/2024/CHAIR/801/Conf.Rep

12. أعطى الرئيس الأولوية لتنشيط قنوات المعاهدة على وسائل التواصل الاجتماعي كأداة أساسية لتضخيم رسائلها والوصول إلى جماهير جديدة. ويشمل هذا إنتاج ونشر المواد الرقمية الخاصة بالتوعية، مثل المطبوعات وفيديو ترويجي جديد يبرز الأهداف الأساسية للمعاهدة ونصوصها الرئيسية. وتُحسِّن هذه المواد، التي صممت لمشاركتها مع الدول الأطراف، والمنظمات الشريكة والمجتمع المدني، من ظهور المعاهدة على المنصات الاستراتيجية.

13. فيما يتعلق بالخطط المستقبلية، من المتوقع أن يقوم الرئيس، خلال الشهور المقبلة، بما يلي: المشاركة مع الرواد الإقليميين لاستكشاف الأنشطة أو الاستراتيجيات المشتركة الممكنة؛ وتعزيز الشراكة مع الاتحاد البرلماني الدولي؛ والاستمرار في الاتصالات الثنائية مع مختلف الوفود.[8]

رابعًا. المجالات الممكنة لمؤازرة العالمية

14. إقراراً بالعمل الذي قام به الفريق العامل المعني بعالمية المعاهدة، والخلفية القيمة من التوصيات الصادرة عن مؤتمرات الدول الأطراف والوثائق التي وضعتها الدول الأطراف والمجتمع المدني والأكاديميون، بالإضافة إلى تبادل وجهات النظر أثناء الأنشطة التي عقدها الرئيس خلال الدورة الحالية، من المقترح أن يأخذ الرؤساء القادمون والأمانة النقاط التالية في الاعتبار:

- **التعاون المُركَّز: ما وراء الصندوق الاستئماني الطوعي**

أُلقي الضوء على دور الصندوق الاستئماني الطوعي، وهو إحدى الهيئات الرئيسية في هيكل معاهدة تجارة الأسلحة، خلال مناسبات متعدد، منها خطة العالمية التي صدّق عليها المؤتمر العاشر للدول الأطراف. وبالإضافة إلى هذا الإطار، هناك إجراءات أخرى للتعاون، تتمثل بصفة رئيسية في تبادل الخبرات والممارسات الجيدة بين الدول الأطراف والدول التي تسير في عملية الانضمام أو التي صدّقت مؤخراً على المعاهدة، تُعدُّ مثمرة للغاية نظراً لأنها تتيح التواصل عن كثب بين البلدان ذات الواقع المتقارب.

وكجزء من هيكل المعاهدة، يتطلب التقدم لمشروع من خلال الصندوق الاستئماني الطوعي درجة معينة من المعرفة بقواعده ووظائفه العملية. ويمكن لهذه التبادلات، في هذا السياق، أن تكون مفيدة كخطوة تقديمية أولية، وفرصة لنشر المعلومات بشأن خيارات التمويل.

ويعد عامل التقارب، سواء الجغرافي أو السياسي، من العوامل الحاسمة. ويمكن أن تكون البعثات المخصصة التي توجهها الدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة، وبخاصة ما يقوم به الرئيس والرئيسان المشاركان، إلى الدول المجاورة، والتي تركز على الممارسات الفُضلى والدروس المستفادة، بمثابة نقطة تحول في عملية الانضمام. وهناك فرص هامة لاستكشاف هذا الجانب في إطار الجماعات الإقليمية ودون الإقليمية والتي يمكن أن تستخدم كمنصات للترويج للمعاهدة.

وتعد عمليات تبادل الآراء بين كولومبيا، التي صدَّقت مؤخراً على المعاهدة، والدول الأطراف الأخرى في المنطقة التي لديها تاريخ طويل من العضوية في المعاهدة، مثل الأرجنتين والبرازيل، والتي جرت بدعم من المكتب الفيدرالي للشؤون الاقتصادية والرقابة على الصادرات في ألمانيا (BAFA) والوكالة العامة الفرنسية لتصميم وتنفيذ المشروعات الدولية للتعاون التقني (Expertise France) أحد الأمثلة على هذا النوع من الإجراءات المشار إليه في هذه النقطة.

- **المشاركة مع أصحاب المصلحة المتعددين: الشراكة الاستراتيجية مع الاتحاد الأوروبي**

ظلت المشاركة النشطة مع المجتمع المدني والجهات الأكاديمية والصناعة والبرلمانيين تمثل جزءًا من مناقشات الفريق العامل المعني بعالمية المعاهدة. وعند هذه النقطة، من المهم استغلال الاهتمام المتنامي للاتحاد البرلماني الدولي بقضايا التجارة والرقابة على الأسلحة، والاهتمام بمعاهدة تجارة الأسلحة تحديداً، والتي ظلت جزءًا من جدول أعمال الاتحاد وفعالياته خلال السنوات الأخيرة. ويمكن للبرلمانيين القيام بدور محوري في بناء الإرادة السياسية، وضمان الاتساق التشريعي، وتعزيز المساءلة؛ كما يمكن أن يكون الاتحاد البرلماني الدولي بمثابة شريك استراتيجي للمساعدة في الوصول إلى البرلمانيين من البلدان المختلفة تعظيماً لرسالة معاهدة تجارة الأسلحة، ولإتاحة معلومات بشأن التحديات في صنع القرار على المستوى الوني، وتيسير جهود دعم الدول في عملياتها الرامية إلى التصديق على المعاهدة والانضمام الفعال إليها. وتعد الفعاليات التي نظمها الاتحاد البرلماني الدولي مؤخراً، والتعاون مع الرئيس، من أمثلة التبادل الناجح لوجهات النظر.

- **حملات التوعية والتواصل**

[8] قائمة الأنشطة هذه ليست شاملة، نظراً لأن مبادرات الرئيس وجهوده في مجال العالمية تظل مستمرة حتى المؤتمر الحادي عشر للدول الأطراف. سوف تقدم التحديثات المستقبلية من خلال تقارير الرئيس إلى الاجتماع التحضيري لمؤتمر الدول الأطراف.

يمكن تنفيذ حملات التوعية الجماهيرية لتقريب معاهدة تجارة الأسلحة من المجتمع، مع التأكيد على الأهداف الإنسانية للمعاهدة وأثرها على خفض العنف المسلَّح وتحسين الأمن للمدنيين.

وينبغي أن تستفيد الأمانة والرؤساء من الأدوات الرقمية ومنصات التواصل الاجتماعي لتكبير الرسائل المتعلقة بأهداف معاهدة تجارة الأسلحة وإنجازاتها. ويمكن أن يؤدي التواجد المنسق والأكثر استدامة على هذه المنصات إلى إشراك جماهير متنوعة وبناء الدعم الجماهيري. وتعد أنشطة الذكرى العاشرة للمعاهدة التي تعقد تحت شعار "معاهدة تجارة الأسلحة في عامها العاشر" مثالاً جيداً على التجارب ذات الأثر الإيجابي التي يمكن تكرارها.

- **التعاون مع أصحاب المصلحة الآخرين**

يمكن للعديد من أصحاب المصلحة الذين يعملون على المستويين الوطني والإقليمي القيام بأدوار قيّمة في تعزيز عالمية المعاهدة، والإسهام في تحقيق أهدافها بمزيد من الفعالية. ويمكن للتعاون مع الجهات الأكاديمية والصناعة والإعلام أن يكون له أثرٌ كبير على الدفع بعالمية المعاهدة إلى الأمام وينبغي زيادة تعزيزها نظراً لأنها تدخل عقدها الثاني منذ دخولها حيز التنفيذ. ومن جانبه، يقوم المجتمع المدني بدور حاسم من خلال تنظيم فعاليات التوعية على النطاقات المختلفة، وزيادة الوعي بالرقابة الفعالة على عمليات نقل الأسلحة التقليدية، ودعم العمليات التشريعية وتقديم صور مختلفة من المساعدات للدول. وينبغي الاستفادة من هذه الجهود من خلال استكشاف أوجه التآزر والتكامل من أجل تحقيق عالمية المعاهدة بمزيد من الكفاءة والانتشار.

- **ظهور معاهدة تجارة الأسلحة في المنتديات الدولية والإقليمية**

يمكن للدول الأطراف، وبخاصة الدول التي ترأس الهيئات المختلفة المنشأة بموجب المعاهدة، أن تضمن إبراز معاهدة تجارة الأسلحة بصورة متسقة في المناقشات التي تجري في المنتديات الدولية والإقليمية ذات الصلة، مثل تلك التي تتناول نزع السلاح، وحقوق الإنسان، والقانون الإنساني الدولي. إذ تُحسِّن الإشارة المستمرة للمعاهدة في مثل تلك الاجتماعات من ظهورها، وتيسّر الإتاحة للمسؤولين والحكومات، وتساعد على توليد الوعي اللازم فيما يتعلق بأهمية المعاهدة وأهدافها الشاملة، مما يسهم في عالميتها.

خامساً. توصيات محتملة

15. بعد تبادل وجهات النظر بشأن العالمية أثناء دورة اجتماعات المؤتمر الحادي عشر للدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة، تقترح رئاسة الأرجنتين للمؤتمر الحادي عشر للدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة العناصر التالية للنظر في إدراجها ضمن توصيات المؤتمر الحادي عشر للدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة بشأن جهود العالمية:

أ. تُشجِّع الدول الأطراف وغيرها من الأطراف المهتمين، حسب الاقتضاء وعلى أساس طوعي بحت، على إدراج معاهدة تجارة الأسلحة على جداول أعمال الاجتماعات الثنائية والإقليمية ودون الإقليمية، بالإضافة إلى تعزيز التبادل بين النظراء ومهام تبادل المعلومات، والممارسات الفُضلى بشأن تنفيذ المعاهدة وعالميتها. ويمكن تيسير عمليات تبادل المعلومات هذه من خلال المنظمات الدولية، أو ورش العمل المشتركة، أو مبادرات التوعية، وبخاصة للدول غير الأطراف التي تسير عبر عملية الانضمام أو التصديق.

ب. تُشجِّع الأمانة والدول الأطراف والرؤساء القادمون على تعهد وتعزيز شراكة استراتيجية مع الاتحاد البرلماني الدولي، بما في ذلك من خلال أنشطة المناصرة المشترك لإشراك البرلمانيين في أهداف عالمية معاهدة تجارة الأسلحة. ويمكن أن يركز مثل هذا التعاون على زيادة الوعي ودعم الاتساق التشريعي، وتعزيز الإرادة السياسية للتصديق على المعاهدة والتنفيذ الفعال لها. ويمكن أن تشكّل التجارب الناتجة عن مشاركات الاتحاد البرلماني الدولي أساساً للتعاون المستقبلي.

ج. تُشجِّع الأمانة والرؤساء القادمون، في حدود الموارد المتاح، على تطوير حملات موجهة لزيادة الوعي باستخدام الأدوات الرقمية، ومنصات التواصل الاجتماعي، والإعلام التقليدي لإبراز الأثر الإنساني لمعاهدة تجارة الأسلحة وإنجازاتها. ويمكن أن تكون المبادرات مثل أنشطة الاحتفال بذكرى "معاهدة تجارة الأسلحة في عامها العاشر" بمثابة نموذج لجهود التوعية المستدامة الموجهة إلى جماهير متنوعة، تشمل المجتمع المدني والجهات الأكاديمية والجمهور بصفة عامة.

د. تُشجّع الدول الأطراف على الاستمرار في تعزيز المشاركة الشاملة مع أصحاب المصلحة الرئيسيين، مثل الصناعة والجهات الأكاديمية والإعلام والمجتمع المدني، لدعم تنفيذ معاهدة تجارة الأسلحة وعالميتها. ويمكن أن تنطوي مثل هذه الجهود على الحوارات مع أصحاب المصلحة المتعددين، وورش عمل لبناء القدرات، ومبادرات تعاونية لمجابهة التحديات المتعلقة بالرقابة على عمليات نقل الأسلحة.

***